

## الربط الإسنادي في الجملة العربية البسيطة

### دراسة لسانية

د. الشريف ميهوبي

جامعة باتنة - الجزائر.

#### ملخص الدراسة:

إن الجملة البسيطة هي التي يبدأ منها البناء اللغوي، ويبدأ منها التقعيد النحوي، وأية دراسة للغة أو تحليل لها؛ لأنها الخلية الحية في جسم اللغة، واللحمة لسدى الكلام، والمراقبة لمدارج القول، وأول العقد التي يتوقف عليها النسيج اللغوي وإحكام العبارة. ولفهم أسرار اللغة ومعارج الكلام لابد من إخضاعها للتشريح اللساني؛ لتفكيكها وإعادة بنائها، ومعرفة اللحمة التي تربط أوصالها و تحكّم إفعالها. ومعرفة ذلك كان هو القصد والمبتغى، وله سُحِّرت هذه الدراسة.

وإذا كانت الجملة المركبة هي مناط الربط والتركيب، والانتقال من البسيط إلى المركب يحتاج إلى وسائل تساعد على إحكام الترابط، وتقوية اللحمة بين عناصرها اللغوية، وقد حدد اللغويون تلك الوسائل ولم يختلفوا كثيرا في تحديدها لكونها لفظية وظاهرة في أغلبها. فإن الجملة البسيطة ظل الحديث فيها عن الربط مدرجًا ضمن الإطار المعنوي، وفي إطار الجملة الاسمية بشكل خاص؛ حيث يلاحظ أن أغلب النحاة حينما كانوا يتحدثون عن الربط الإسنادي لا يتحدثون عنه إلا من خلالها، إذ شغل بالهم الرابطة في الخبر المفرد إلى درجة المغالاة في تأويله وتقديره، خاصة عندما يكون جامدا. أما الجملة الفعلية فلم يكن لها نصيب من اهتمامهم مثلما اهتموا بالجملة الاسمية، إلا قولهم إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. ومعلوم أن للإسناد في العربية طريقتين يتحقق من خلالهما؛ هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذا يدخل في باب ما تنتجه العربية للمتكلم في التعبير عن المعنى الواحد بأشكال متعددة. لذلك خصصنا هذه الدراسة للجملة البسيطة، اسمية وفعلية، للوقوف عند وسائل ترابطها، خاصة اللفظية منها؛ التي أهملت في حديث أغلب الدارسين قديما وحديثا.

La phrase, en tant qu'unité linguistique, doit présenter une certaine cohésion reflétant son intégralité; la dite cohésion résulte de la liaison entre les constituants de la phrase, que ces constituants soient explicites ou implicites. D'autre part, la recherche de cette cohésion va insister sur la phrase nominale, ce qui lui donnerait plus d'importance, au détriment de la phrase verbale.

Toutefois, la liaison dans la phrase simple se limitait, pour la grammaire traditionnelle arabe, au fait de ramener le prédicat au sujet, notamment da la phrase nominale, ce qui se fait d'une manière simple avec le prédicat verbal alors qu'il se fait difficilement avec le prédicat nominal.

## الربط الإسنادي في الجملة العربية البسيطة:

### تقديم:

إن الجملة هي التي يبدأ منها البناء اللغوي، ويبدأ منها التقعيد النحوي، وأية دراسة للغة أو تحليل لها؛ لأنها الخلية الحية في جسم اللغة، واللحمة لسدى الكلام، والمرقاة لمدارج القول، وأول العقد التي يتوقف عليها النسيج اللغوي وإحكام العبارة. ولفهم أسرار اللغة ومعارج الكلام، لابد من إخضاعها للتشريح اللساني؛ لتفكيكها وإعادة بنائها، ومعرفة اللحمة التي تربط أوصالها وتحكم إفعالها. ومعرفة ذلك كان هو القصد والمبتغى، وله سُحُرت هذه الدراسة.

فدراسة الجملة تكون وفق مستوييها؛ البسيط والمركب. وإذا كانت الجملة المركبة قد أخذت حيزا هاما من اهتمام الدارسين، سواء من حيث مفهومها أو وسائل ترابطها؛ بحكم أنها مناط الربط والتركيب، والانتقال من البسيط إلى المركب يحتاج إلى وسائل تساعد على إحكام الترابط، وتقوية اللحمة بين عناصرها اللغوية. فإن الجملة البسيطة قد خصصنا لها هذه الدراسة للوقوف عند وسائل ترابطها، خاصة اللفظية منها، التي أهملت في حديث الدارسين قديما وحديثا.

حيث يلاحظ أن أغلب النحاة حينما كانوا يتحدثون عن الربط الإسنادي لا يتحدثون عنه إلا من خلال الجملة الاسمية، إذ شغل بالهم الرابط في الخبر المفرد إلى درجة المغالاة في تأويله وتقديره، خاصة عندما يكون الخبر جامدا، وقد عد هذا النوع من الربط معنويا، أما الرابط في الخبر الجملة ( الجملة المركبة) فقد عدّ من الروابط اللفظية، ولم يختلفوا في ذلك لكونه ظاهرا. أما الجملة الفعلية فلم يكن لها نصيب من اهتمامهم مثلما اهتموا بالجملة الاسمية، إلا قولهم إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد.

لذلك فقد تم تخصيص هذه الدراسة للحديث عن الربط الإسنادي في الجملة العربية البسيطة؛ اسمية وفعلية، وعن أهم وسائله.

الترابط بين المسند إليه والمسند في الجملة البسيطة:

إنّ المسند في الجملة البسيطة لا يخرج عن كونه محققا لذات المسند إليه: مثل: الله ربنا، أو محققا لصفة من صفاته، مثل: الربيع مزهر؛ أي أن يكون المسند هو المسند إليه في المعنى، أو منزلا منزلته، وفي هذا يقول ابن يعيش:

((فإذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته، فالأول نحو قوله زيد منطلق، ومحمد نبينا، فالمنطق هو زيد، ومحمد هو النبي، ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن نفس كل واحد منهما بصاحبه، ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق، فقيل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت: هو المنطلق، ولو قيل: من المنطلق، لقلت: هو زيد، فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم: أبو يوسف أبو

حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سد مسده في العلم وأغنى غناؤه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأزواجه أمهاتهم﴾ أي هنّ كالأمهات في حرمة التزويج، وليس بأمهات حقيقة<sup>(1)</sup>.  
أو محققا لوجوده المكاني أو الزماني؛ مثل: الهلال في السماء أو بين السحاب، والعطلة يوم الخميس، أو محققا لفعل من أفعاله، مثل: عاد المسافر أو المسافر عاد.  
وهو في كل ذلك قد يأتي اسما جامدا كما في المثال الأول، أو وصفا مشتقا كما في المثال: 02، أو شبه جملة كما في المثالين 03 و04، أو فعلا كما في المثال 05.  
وقد تناول النحاة أنواع المسند الثلاثة الأول ضمن الجملة الاسمية، وتناولوا النوع الرابع وهو الفعل ضمن الجملة الفعلية، وكان ذلك في إطار الجملة البسيطة. فكيف نظروا إلى علاقة المسند بالمسند إليه من ناحية الربط؟

معلوم أن للإسناد في العربية طريقتين يتحقق من خلالهما؛ هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذا يدخل في باب ما تنتجه العربية للمتكلم في التعبير عن المعنى الواحد بأشكال متعددة.  
فأما الجملة الاسمية فقد أولى لها النحاة عناية كبيرة في مسألة الربط، ولم يخرج عن ذلك الدارسون المحدثون، فتحدثوا عن الربط في الجملة الاسمية البسيطة، وعما يربط الخبر المفرد بالمبتدأ، ولكون الرابط معنويا فقد حدث الخلاف في نوعه وفي تقديره، عندهم جميعا في القديم والحديث. أما من حيث نوعه فقد اختلفوا في تقديره بين الضمير ولفظ الكون، أو بين كونه رابطا إسناديا معنويا يتحقق من خلاله الكلام دون الحاجة إلى تقدير. أما من حيث تقديره فقد اختلفوا فيه؛ فهناك من يرى تقديره مع الخبر إذا كان وصفا مشتقا، وعدم تقديره إذا كان اسما جامدا، وهناك من يرى أن الخبر يتحمل الضمير مطلقا حتى ولو كان جامدا. أما لفظ الكون فيقدر مع الخبر شبه الجملة.

فالخبر إذن في الجملة الاسمية البسيطة إما أن يكون مفردا أو شبه جملة، والمفرد إما أن يكون متحملا للضمير؛ وهو المشنق، ويتحملة باتفاق النحاة، وإما أن يكون ممّا لا يتحمل الضمير كالاسم الجامد؛ وعدم تحمله للضمير فيه خلاف بين النحاة، وأما الخبر شبه الجملة فإن قدر معه لفظ الكون وصفا مشتقا أدرج ضمن الخبر المفرد، وإن قدر معه فعل الكون أو الاستقرار كان من قبيل الخبر الجملة. ورأي آخر يخرج من النوعين السابقين، ويجعله قسما قائما بذاته، وهو الرأي القائل أن الجار والمجرور أو الظرف هما ما يمثل الخبر، و لا حاجة لتقدير محذوف يتعلقان به.

وهذا ما يعكس آراء النحاة في خبر الجملة الاسمية؛ حيث يقسم ابن يعيش الخبر المفرد من حيث تحمله للضمير وعدم تحمله له إلى قسمين، فيقول فيما يتحمل الضمير: «فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفات؛ وذلك قولك: زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه؛ لأن هذه الأخبار في

معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند إليه. . . وتحمل هذه الأشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا إلى ذلك المضمير، ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو: زيد ضارب غلامه؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وكذلك ما كان في حكمه وجاريا مجراه»<sup>(2)</sup>.

ويقول فيما لا يتحمل الضمير من الأخبار: «وذلك إذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك، فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عار من الوصفية، والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفعل وغيره مما ذكرناه، وهذه الأسماء ليست كذلك وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد، وقد ذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير، قالوا لأنه وإن كان اسما جامدا غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أخوك، وجعفر غلامك، ولم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني معاني أفعال»<sup>(3)</sup>.

ورأى ابن يعيش من رأي البصريين في كون الخبر الجامد لا يتحمل ضميرا وإنما يتحملة الخبر المشتق، وذلك محل إجماع من قبل النحاة. أما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي وبعض متأخري البصريين فقد خالفوا تلك القاعدة، ورأوا أن الخبر المفرد على إطلاقه يتحمل الضمير، سواء أكان جامدا أم مشتقا.<sup>(4)</sup>

وقد أكد قبل ذلك ابن الأثيري هذا الخلاف في مسأله، بين البصريين والكوفيين؛ حيث يقول: ((ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك، وإليه ذهب على بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا. وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير، نحو: زيد قائم، وعمرو حسن، وما أشبه بذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يتضمن ضميرا، وإن كان اسما غير صفة؛ لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: زيد أخوك، في معنى زيد قريبك، وعمرو غلامك، في معنى: عمرو خادمك. وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ ها هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ)).<sup>(5)</sup>

فالخبر المفرد في الجملة الاسمية، إذن، يتحمل الضمير، سواء أكان مشتقا، بإجماع النحاة، أم كان جامدا على رأي الكوفيين. وتقدير الضمير عامة يكون بعد الخبر، ولكن هناك من النحاة من خالف هذه القاعدة وقدر الرابط بين المسند إليه والمسند، وينطبق ذلك على الخبر المشتق والجامد، ولكن الجامد أكثر. أما المشتق فممنه ما قدره ابن هشام من رابط مرفوع في قوله تعالى: {إن هذان لساحران} [طه/63] والتقدير هو: (إن هذان لهما ساحران) فقدر الضمير (هما) عائدا وربطها في

الوقت نفسه، وهذا الرأي الذي استند إليه ابن هشام في توجيه الآية السابقة، هو للزجاج الذي يرى أن الضمير المقدر هو مبتدأ محذوف.<sup>(6)</sup>

ومنه ما أورده السيوطي عن حذف العائد أو الرابط المرفوع، حيث يقول: ((وقيل: يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ، وعليه صاحب البسيط. قال لأنه لا مانع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله: إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار. أي: هو عار.)).<sup>(7)</sup>

وإذا كانت الأمثلة السابقة قد وردت في حديثهم عن الرابط في جملة الخبر، لكون الرابط أو العائد في - رأيهم - مبتدأ، محذوفاً أو مذكوراً، وما بعده خبر، فإننا أوردنا ذلك في ربط الخبر المفرد؛ لأن الرابط في تلك الأمثلة هو لربط الخبر المفرد بالمبتدأ، وإسقاطه أو ذكره لا يؤثر في العملية الإسنادية، بدليل أنهم قدروه والجمل كانت تامة قبل تقديره والخبر فيها مفرد. ولو كان ذلك المقدر مبتدأ ثانياً وما بعده خبر له، وتم حذفه، لحدث خلل في الجملة، لأن هناك فرقا بين: زيد هو قائم، وزيد أخوه قائم، فالقيام في الأولى لزيد، والقيام في الثانية لأخيه، ولو أسقطنا الضمير (هو) في الأولى، لظل القيام لزيد وظلت الجملة قائمة، ولو أسقطنا (أخوه) في الثانية لاختل المعنى، ولا لتبس علينا في كون القيام لزيد أم لأخيه، وفي كون الخبر جملة أم مفرداً.

وعلى ذلك فالأمثلة السابقة وما يشبهها هي من قبيل الجمل الاسمية البسيطة وأن الضمير الذي توسط بين المسند إليه والمسند هو مجرد عائد أو رابط إسنادي، وذلك التوسط هو الذي يمثل الموقع الحقيقي للرابط الإسنادي، سواء أكان ضميراً أم كينونة، ولعل ذلك ما قصده (الرضي) في حديثه عن الخبر الجامد، حين قال:

((وذلك لأن الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر، فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي)).<sup>(8)</sup>

وهو ما أكده ابن هشام حين قدر لفظ الكون مع الخبر الجامد، بين المبتدأ والخبر، وهو في ذلك خرج عن قاعدة تقدير الضمير التي اتبعتها النحاة بعد الخبر، حيث يقول: ((وإن كان جامداً قدر بالكون، نحو: بلغني أن هذا زيد، تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد، وإن شئت هذا كائن زيد، إذ معناهما واحد)).<sup>(9)</sup>

ولا نغالي إذا قلنا إن ابن هشام لم يجانبه الصواب في افتراضه هذا، لأن الأصل - في رأينا - في ربط الخبر المفرد في الجملة الاسمية بشكل عام هو فعل الكينونة، ومعه ما يسمى في النحو العربي بضمير الفصل، وما يدعم هذا هو تقدير النحاة للفظ الكون في مواضع عدة من بينها الخبر شبه الجملة؛ والحديث عنه آت، وكذلك عدم اتفاقهم على رابط واحد في أنواع الخبر في الجملة الاسمية البسيطة؛ سواء في نوعه أو في موقعه.

أما لفظ (الكون) فهو ما قدره أغلب النحاة مع الخبر شبه الجملة؛ ولهم في تقديره رأيان؛ فإذا كان المقدر اسما كان الخبر من قبيل المفرد، وإذا كان فعلا كان من قبيل الجملة، وهناك من عدّه قسما قائما برأسه، لا ينتسب إلى المفرد ولا إلى الجملة، وقد جمع هذه الآراء ابن عقيل في شرحه لبيت الألفية:

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ ناوين معنى (كائن) أو (استقرّ)

حيث يقول: ((إن الخبر يكون مفردا، ويكون جملة، ذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا. نحو: زيد عندك، وزيد في الدار، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف. وأجاز قوم - منهم المصنف- أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا، نحو: (كائن) أو (استقر)، فإن قدرت (كائنا) كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة)).<sup>(10)</sup> ثم يعرض لأهم الآراء النحوية في الخبر شبه الجملة، فيقول: ((واختلف النحويون في هذا؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار. وقد نسب هذا إلى سيبويه. وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: زيد استقر - أو يستقر - عندك، أو في الدار. ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضا. وقيل: يجوز أن يجعل من قبيل المفرد؛ فيكون المقدر مستقرا، ونحوه، وأن يجعل من قبيل الجملة؛ فيكون التقدير: استقر، ونحوه. وهذا ظاهر قول المصنف (ناوين معنى كائن أو استقر). وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أنّ كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات)).<sup>(11)</sup>

ثم يذهب مذهب من قدروا لفظ الكون خبرا مفردا، ويرى أنه واجب الحذف، وقد يصرح به شذوذا، فيقول: ((والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذا، كقوله:

لَكَ الْعِرُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ؛ وَإِنْ يَهُنُّ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ)).<sup>(12)</sup>

وقد يقوم مقام لفظ (الكون) في الربط الضمير، مع الخبر شبه الجملة، وقد يظهر ذلك الضمير إذا وقع شبه الجملة صلة كما في قوله تعالى: {ورأودته التي هو في بيتها عن نفسه} (يوسف/ 23)، وقد لا يظهر مثل: الرجل في الدار، أو الذي في الدار رجل، ويرى النحاة أنه إذا حذف لفظ الكون ينتقل الضمير إلى الظرف فيقدر معه ويرتفع به، وهذا ما أكده ابن يعيش في قوله: ((واعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر، وأقمت الظرف مقامه... صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار، ثم حذف الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره. والقول عندي في ذلك

أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته أولاً وقلت: زيد استقر عندك، لم يمنع منه مانع، واعلم أنك إذا قلت: زيد عندك، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وإذا قلت: زيد في الدار أو من الكرام؛ فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك، إذا قلت: زيد عندك، ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ<sup>(13)</sup>.

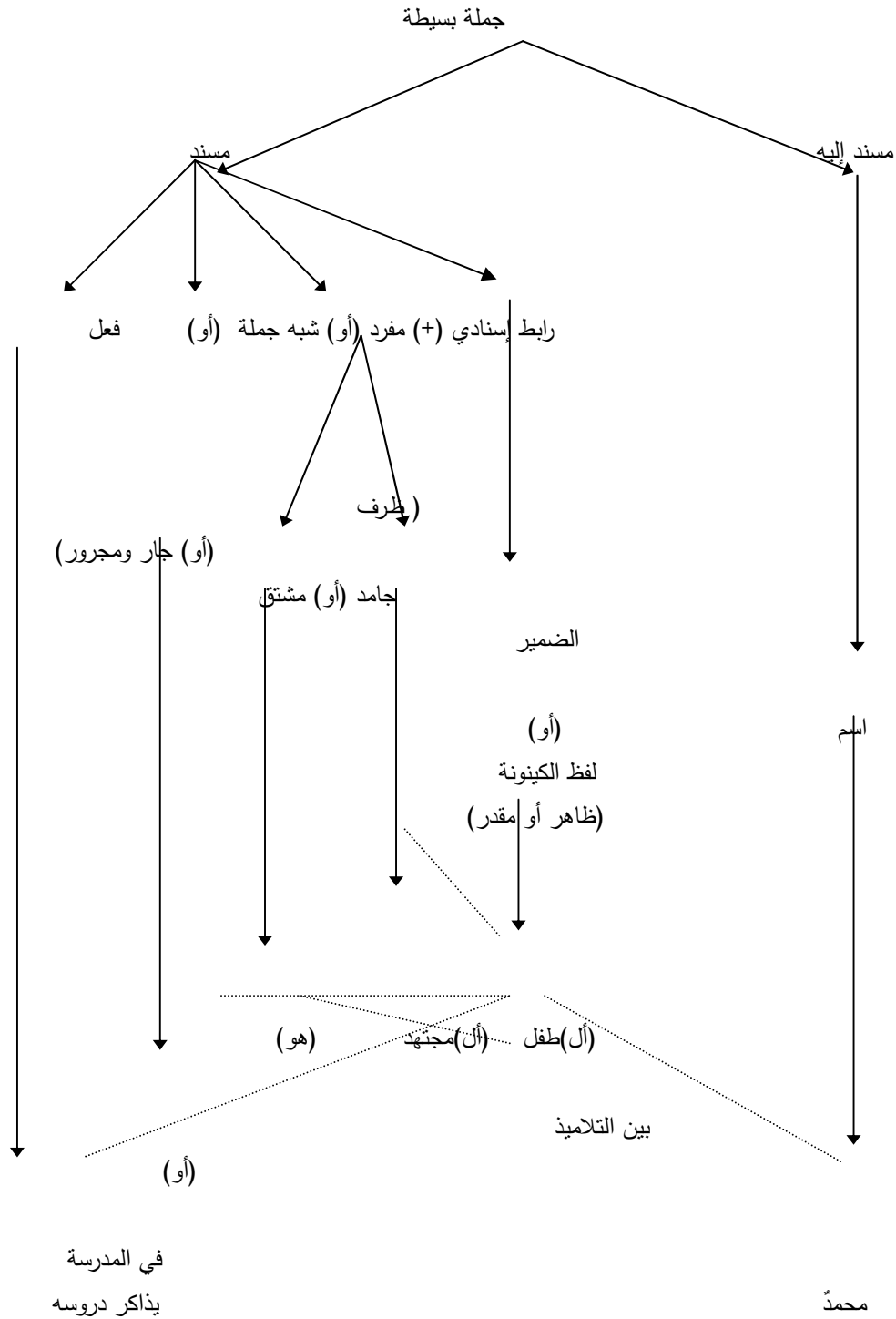
ومما سبق يمكن القول إن هناك علاقة وطيدة في الربط الإسنادي بين الضمير ولفظ الكون، وأن وجود أحدهما قد يغني عن وجود الآخر في الربط، وهو ما يلاحظ في تقديرات النحاة في أنواع الخبر السابقة، وهي تقديرات لا تخرج عن الضمير أو لفظ الكون، وذلك يؤكد العلاقة بينهما، كما يؤكد استخدامه في كثير من نصوص اللغة.

فالترباط الإسنادي في الجملة البسيطة يتم من خلال ثلاثة أركان هي: المسند إليه والرباط والمسند، والرباط قد يكون ظاهراً، وقد يكون مقدراً، كما سبق، ويساعده على تحقيق الترباط قرائن أخرى، كقرينة المطابقة في الإعراب والنوع، والعدد، والتعيين، ويتحقق كل ذلك في مثل: الله هو الخالق، وقد يقدر في مثل: محمد نبي، مع وجود المطابقة في الإعراب والنوع والعدد، التي تساعد على الترباط في غياب الرباط الإسنادي الأساسي المنوي في التقدير، ولا يختلف المسند عن ذلك إذا كان فعلاً سواء من حيث ذكر الرباط أو عدم ذكره، أو من حيث المطابقة في النوع والعدد.

ومن ذلك، قوله تعالى: (ومكر أولئك هو بيور) (فاطر/10) وقوله: (وهم بالآخرة هم يوقنون) (لقمان/4). أما عدم ذكر الرباط مع وجود المطابقة، فمثل قوله تعالى: (الله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه ترجعون) (الروم/11) وقوله: (واللاني يسئن من المحيض من نساتكم) (الطلاق/4).

فالآيات السابقة تحقق فيها الترباط بين المسند إليه والمسند (الفعل) من خلال الرباط الإسنادي الذي يمثله ضمير الغائب المرفوع (هو) و(هم) في الآية الأولى والثانية، وهو منوي بين المسند إليه والمسند في الآيتين الثالثة والرابعة، ومن خلال المطابقة في النوع والعدد في جميعها. وخلاصة ما يمثل الترباط الإسنادي في الجملة البسيطة يمكن توضيحه من خلال المشجر

التالي:





والمطابقة بأنواعها تساعد على الترابط وتوضيح العلاقة، ولكنها أحيانا تعجز عن رفع اللبس والغموض الذي قد يكتنف الجملة، حتى يتدخل الرابط الإسنادي فيرفع ذلك اللبس والغموض، فجملة مثل: محمدُ الطفلُ، بالرغم من المطابقة الكاملة، في الإعراب، والنوع، والعدد، والتعيين، بين عنصرها، إلا أنه يكتنفها الغموض، ولا يدري المستمع إذا كانت كلمة (الطفل) مسندا أو تابعا للمسند إليه، فإذا دخل الرابط الإسنادي زال ذلك الغموض، وتصبح الجملة: محمدُ هو الطفلُ.

والمشجر السابق يوضح الرابط الذي يجسد تلك العلاقة، والجمل المحتمل توليدها من

خلالها؛ وهي:

- محمدُ هو الطفلُ
- محمدُ هو المجتهدُ
- محمدُ (هو) طفلُ
- محمدُ (هو) مجتهدُ
- محمدُ (هو) بين التلاميذ
- محمدُ (هو) في المدرسة
- محمدُ (هو) يذاكرُ دروسه

وإذا أردنا توسعة ركن المسند فيكون ذلك عن طريق المطابقة والرابط الموصولي الحرفي

(أل)، وتحويل الفعل (يذاكر) إلى اسم فاعل، فينتج، لدينا جملة:

- محمدُ هو الطفلُ المجتهدُ بين التلاميذ في المدرسة المذاكرُ دروسه.

أما إذا أردنا توسعة ركن المسند إليه، فيكون، أيضا، عن طريق المطابقة و(أل) بحيث

تصبح العناصر التي كانت تمثل المسند تابعة لركن المسند إليه، ما عدا الفعل الذي يبقى يمثل

المسند، فنحصل على الجملة التالية:

- محمد الطفل المجتهد بين التلاميذ في المدرسة (هو) يذاكر دروسه.

فكل هذا النسيج الجملي يظل فيه الرابط الإسنادي محافظا على موقعه بين المسند إليه

والمسند، وقد يذكر إذا احتاج الكلام إليه، وقد يستغني عنه إذا كان ذلك لا يؤدي إلى اللبس

والغموض، حيث تعوّضه قرائن أخرى تضبط العلاقة الإسنادية وتوضحها.

وفي كل ما سبق أدرجنا الفعل ضمن حديثنا عن المسند؛ لأنه في نظرنا لا يختلف عن أنواع

المسند الأخرى في الإخبار، كما لا يختلف عنها في الترابط بين المسند إليه والمسند، بل يكون

الترابط بينه وبين المسند إليه المقدم أكثر وضوحا من غيره. وقد وقف البلاغيون كثيرا، في حديثهم

عن التقديم والتأخير، عند الابتداء بالاسم وبناء الفعل عليه، وما في ذلك من بلاغة واستقامة للمعنى؛

حيث يقول الجرجاني: ((وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبني الفعل عليه كقولك: قد أغتدي

والطير لم تكلم، فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعا لم يصلح إلا مبنيا على اسم كقولك: رأيتُه وهو يكتب، ودخلت عليه وهو يملي الحديث، وكقوله:

تمزَّزْتُهَا والديكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إذا ما بنوا نعشَ دَنُوءًا فتصَوَّبُوا

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه لو قلت: رأيتُه ويكتب ، ودخلت عليه ويملي

الحديث، وتمززتها ويدعو الديك صباحه، لم يكن شيئا<sup>(14)</sup>.

ويرى أنما هو منزل منزلة ذلك في استقامة المعنى ما يأتي من الفعل مبنيا على الاسم مثل قوله تعالى: {إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ} (الأعراف/196) وقوله تعالى: {وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا} (الفرقان/5)، وقوله تعالى: {وحشر سليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون} (النمل/17).

حيث يقول في كل ذلك: ((فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم فقيل: إن وليَّ الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين، واكتتبها فتَمَلَى عليه، وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها<sup>(15)</sup>)).

إن الضمائر في الآيات السابقة هي -في نظرنا- روابط جاءت لتقوي الكلام؛ ولتربط ما بعدها بما قبلها، فإذا زالت بدا ذلك الترابط ضعيفا، وهي روابط جاءت متوسطة بين المسند إليه المقدر بعد الواو والفاء، والمسند الذي يمثله الفعل في تلك الآيات، والتقدير: والله هو يتولى الصالحين، فتلك الأساطير هي تملى عليه، فجنوده هم يوزعون، وهكذا. ويمكن استبدال الرابط (هو) في الآية الأولى برابط آخر، وهو الرابط الموصولي (الذي)، فيقال: والذي يتولى الصالحين، أو يقال: والله الذي يتولى الصالحين، معطوفة على: الله الذي نزل الكتاب. ولكنه تم الاكتفاء بالضمائر العائدة أو الرابطة في تلك الآيات، عن ذكر المقدر، لأنه يدل عليه مذكور سابق فيها.

وإذا كان البلاغيون قد تحدثوا عن التقديم والتأخير بين المسند إليه والمسند في الجملة العربية، الاسمية منها والفعلية، لمأ في ذلك من أغراض بلاغية وخصائص معنوية، فإن النحاة حصروا ذلك في الجملة الاسمية فقط، ومنعوا التقديم والتأخير بين الفاعل وفعله، ورأوا في الجملة الفعلية صورة واحدة هي ما بدأت بفعل يليه فاعله، أما إذا تقدم الفاعل عليه فهي اسمية في نظرهم.

فالبلاغيون إذن عندما تحدثوا عن الجملة العربية، كان حديثهم عنها شاملا وكانت معالجتهم لها وافية، فهم ابتعدوا عن الجزئيات قدر اقترابهم من الكليات في المعالجة، حيث وحدوا نظرهم إلى أركان الإسناد التي لا يتم الكلام من دونها، فتحدثوا عن الإسناد الخبري، وعن أحوال المسند إليه، وعن أحوال المسند.

فهم عندما، تحدثوا، مثلا، عن أحوال المسند أو عن الفروق في الخبر، تحدثوا عنها بشكل عام؛ لأن المسند، في رأيهم، هو إخبار عن المسند إليه، مهما تنوع، ولم يفرّدوا أي نوع منه بباب

خاص، سواء أكان اسماً أم فعلاً، بل تحدثوا عن أغراضه البلاغية؛ حين يذكر، وحين يترك، وحين يفرد، وحين يقيد، وحين ينكر، وحين يخصص بالإضافة أو الوصف، وحين يعرّف، وحين يتقدم أو يتأخر، وحين يرد اسماً، وحين يرد فعلاً، وهكذا.

فلكل نوع من أنواع المسند خصوصياته وأغراضه، التي يشترك فيها مع غيره، والتي ينفرد بها، ولكن كل ذلك يتم في إطار الحديث عن المسند في الجملة العربية، دون أن يكون الحديث عن مسند خاص بالجملة الاسمية، وآخر خاص بالجملة الفعلية. وكذلك فعلوا حين تحدثوا عن الإسناد الخبري، وعن أحوال المسند إليه. دون أن يدخلوا في شكلية الاسمية والفعلية كما فعل النحاة في تصنيفهم للجملة وتحديد أركانها.<sup>(16)</sup>

إن الحديث عن الربط في الجملة البسيطة يكون أكثر انسجاماً، وأكثر شمولية إذا كانت النظرة إلى أركانها موحدة، وإذا فكّت القيود الشكلية، ورفعت الحواجز التي وضعها النحاة أما الفاعل في الجملة الفعلية، فيتقدم أو يتأخر، ويكون له من الحرية ما للمبتدأ في الجملة الاسمية، ويكون للفعل فيها ما للخبر في نظيرتها الاسمية، فتلك القيود والحواجز هي التي جعلت حديث النحاة، والدارسين المحدثين الذي ساروا على نهجهم، عن الربط في الجملة الفعلية لا يرقى إلى حديثهم عن الربط في الجملة الاسمية؛ فكلما كان حديثاً عن الربط في الجملة العربية إلا قصد به الربط في الجملة الاسمية؛ وقد أخذت هذه الخصوصية لكون الرتبة فيها جاءت على أصلها، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، أما من عدل عن الأصل فقد افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، كما هو شأن الرتبة في الجملة الفعلية.

## الإحالات

- (1) - شرح المفصل ج<sup>1</sup> / 87 .
- (2) - السابق ج<sup>1</sup> / 87 - 88 .
- (3) - السابق :ج/1 88 - وانظر معه: كتاب المقتصد للجرجاني ج/1 258 - 259 وشرح الألفية لابن الناظم 110.
- (4) - انظر: المحتسب لابن جني ج<sup>1</sup> / 325- وهمع الهوامع للسيوطي ج<sup>2</sup> / 10 .
- (5) - الإنصاف ج<sup>1</sup> / 55 - 56 - وانظر معه: شرح ابن عقيل ج<sup>1</sup> / 206 .
- (6) - انظر: - مغني اللبيب 647 - . إملأ ما من به الرحمن للعكبري ج<sup>2</sup> / 123.
- (7) - همع الهوامع ج<sup>2</sup> / 15 - 16 .
- (8) - كتاب الكافية في النحو ج<sup>1</sup> / 97.
- (9) - مغني اللبيب 60.
- (10) - شرح ابن عقيل ج<sup>1</sup> / 209 - 211.
- (11) - السابق : 211 - وانظر معه: شرح المفصل ج<sup>1</sup> / 90 - 91 .
- (12) - السابق 211 - وانظر معه: همع الهوامع للسيوطي ج<sup>2</sup> / 21 - 23 .
- (13) - شرح المفصل: ج/1 90 - 91
- (14) - دلائل الإعجاز 105 .
- (15) - السابق 106 .
- (16) - انظر: دلائل الإعجاز 83 - 156 - ومن بلاغة النظم العربي ج<sup>1</sup> / 73 - 267 .

## المراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص .
- إملأ ما من به الرحمن، للعكبري، بيروت، ط1، 1399 هـ . 1979 م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكة المكرمة، (د.ت)
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة - بيروت 1982م
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد، ومحمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، بيروت 1975 م .
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) .
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان، العراق 1982م.
- المحتسب لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة 1966م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5/ 1979م.
- من بلاغة النظم العربي، د. عبدالعزيز عبد المعطي عرفة، عالم الكتب، بيروت 1405 هـ 1984م.
- همع الهوامع للسيوطي: ت: عبد العال سالم مكرم، الكويت 1975م.